استحقاقه والا لم يستحق مدة الاستنابة فافهم
بقاء اثر استحقاقه لفيد مدة الاخلال وهو ما اعتمده
السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة
كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الاكثرين
جواز استنابة الادون لكن صرح بعضهم بانه
لابد من المثل والكلام في غرام البطالة والعبرة فيها
بنص الواقف والا فبعرف مثله الذي عرفه والا
فبعادة محل الوقوف عليهم وافتى بعضهم بان
المعلم في سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل
ليعين الاولى شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على
ما اذا علم ذلك من شرط الواقف او قرائن حاله الظاهرة
فيه **فصل** في احكام الوقف المعنوية **الاظهر**
ان الملك في رقبة الموقوف على معين او جهة
ينتقل الى الله تعالى اي لقصير لعنى الانتقال اليه
والا فجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات
بطريق الحقيقة وغرض ان سمي مالكا فانما هو
بطريق التوسع **ينفك عن اختصاصه الادمي**
كالعتق وانما ثبت بشاهد ويمين دون بقية حقوق
الله تعالى لان المقصود مرعه وهو حق ادمي وظاهر
الملاقم ثبوته بالشاهد واليمين واختلافهم في
الثالث بالاستغاظة هل يثبت بها شروطه او لا
تثبت شروطه ايضا في الاول وقد يعرف بانه اقوا

من

من الاستغاظة وان كان في كل خلاف **فلا يكون للواقف**
وفي قول **يملكه** لانه انما زال ملكه عن فوايده **والا**
للموقوف عليه وقيل **يملكه** لانه كالصدقة والخلاف
فيما يقصد به تملك رقبته بخلاف ما هو تحرير
نفس كالمسجد والمقبرة وكذا الربط المدارس ولو
شغل المسجد بامتعة وحيث الاجرة له وافتا ابن
رزين بانها للمصالح المسلمين كمامر **ومنافعه**
ملك للموقوف عليه لان ذلك مقصوده **يستوفيها**
بنفسه وبغيره باعارة واجارة ان كان له النظر
والا لم يتعاطا نحو بحو الاجارة الا الناظر او نايبه وذلك
كساير الاملاك ومحله ان لم يشرط ما يخالف ذلك ومنه
وقف داره على ان يسكنها معلم الصبيان او الموقوف
عليهم او على ان يعطي اجرتها فيمتنع غير سكناه في
الاول وما نقل عن المهم انه لما اولى دار الحديث وبها
قاعة للشيخ اسكنها غيره اختيارا له ولعله لم
يثبت عنده ان الواقف نص على سكنى الشيخ
ولو ثبت ولم يعرها الموقوف عليه او جرت بما يعمرها
للضرورة اذ الفرض انه ليس للموقوف ما يعمر به
سوا الاجرة المعجلة او غير استعدادا لها في الثانية
وفي المطلب يلزم الموقوف عليهم ما نقصه لانتفاع
من عين الموقوف كرضاض الحمام فيسترى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)